مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد:09 / العدد: 01 (2025)، ص: 166-185

مدى التزام البنوك الإسلامية بمعيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية -دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي-

The extent to which Islamic banks are committed to standard N°01 issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions - a case study of some Islamic banks in the Arab world –

خديجة بودفة [1*]، نسرين كرمية [2]

[1] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)،
boudeffa.khadidja@univ-alger3.dz

[2] مخبر استراتيجيات التحول الاقتصادي، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)،
kermia.nesrine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:2025/03/07 تاريخ القبول: 2025/06/27 تاريخ النشر: 2025/06/30

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها من أهم ركائز الحوكمة في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة مدى التزام بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي بمعيار الحوكمة رقم 01" تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها "، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

حيث توصلت الدراسة إلى وجود التزام كلي بمعيار الحوكمة رقم 01 من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني، والتزام جزئي من طرف بنك دخان.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي)؛ هيئة الرقابة الشرعية .

تصنيفات JEL: G3؛ M4؛ G21.

Abstract :

This study aims to identify the Sharia Supervisory Board as one of the most important pillars of governance in Islamic banks by studying the extent of some Islamic banks' commitment to Governance Standard No. 01 "Appointment, Formation and Report of the Sharia Supervisory Board" issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

The study found that there is a full commitment to Governance Standard No. 01 by the Arab Islamic International Bank and the Palestine Islamic Bank, and a partial commitment by Dukhan Bank.

Keywords: Governance; Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI); Shariah Supervisory Board.

JEL Classification: G3; M4; G21.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تلعب الحوكمة دورا أساسيا في البنوك الإسلامية، حيث تساهم في تعزيز الثقة بين هذه الأخيرة وبين الأطراف ذات المصلحة من خلال ضمان الشفافية والمساءلة من جهة والالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، من أجل ذلك قامت العديد من الهيئات الدولية بإصدار معايير حوكمة تطبق في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن بينها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي) والتي تعتبر من أهم الهيئات الداعمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال إصدار العديد من المعايير في مجالات مختلفة من بينها الحوكمة، حيث قامت بإصدار 17 معيار حوكمة تطبق في المؤسسات المالية الإسلامية، إما بشكل كلي أو جزئي.

وسنتطرق في هذه الدراسة إلى هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة مدى التزام البنوك الإسلامية بمعيار الحوكمة رقم 01 **"تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها "**، والذي تم اعتماده من طرف مجلس معايير المحاسبة والمراجعة في اجتماعه الثالث عشر المنعقد في 11.10 صفر 1418 الموافق ل 15، 16 يونيو 1997 م، و يهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضاءها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية (موقع الايوفي، 2024)، حيث وقع اختيارنا على ثلاث بنوك إسلامية في الوطن العربي ممن توفرت حولهم المعلومات الكافية لتناول هذه الدراسة.

1. إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى التزام البنوك الإسلامية بما جاء به معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ؟

2. الأسئلة الفرعية :

يمكن تقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو أهم ما يميز الحوكمة في البنوك الإسلامية ؟
- ما الهدف من معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن AAOIFI ؟
- هل البنوك الإسلامية في الوطن العربي تلتزم بما جاء به معيار الحوكمة رقم01 الصادر عن AAOIFI ؟

3. الفرضيات :

للإجابة عن هذه الأسئلة يمكن وضع الفرضيات التالية :

- أهم ما يميز الحوكمة في البنوك الإسلامية وجود هيئة الرقابة الشرعية .
- يساهم معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن AAOIFI في تنظيم عمل هيئة الرقابة الشرعية من خلال تحديد آليات تعيينها وتكوينها، كما يحدد مكونات التقرير الصادر عنها، باعتبارها أحد العناصر الأساسية للحوكمة في البنوك الإسلامية.
- تلتزم البنوك الإسلامية في الوطن العربي بتطبيق معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن AAOIFI، إما بشكل كلي او جزئي .

4. منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الجانب النظري للحوكمة في البنوك الإسلامية، كما اعتمدنا في دراسة الحالة على التحليل المقارن بين ما جاء به معيار الحوكمة رقم 01 وهيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك محل الدراسة، وذلك من خلال المعلومات والتقارير الخاصة بكل بنك .

5. الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على :

- الحوكمة في البنوك الإسلامية ؛
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير الحوكمة الصادرة عنها ؛
- مضمون معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن هيئة الايوفي؛
- مدى الالتزام بمعيار الحوكمة رقم 01 من طرف بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي .

المحور الأول :الإطار النظري للحوكمة في البنوك الإسلامية

1. الحوكمة في البنوك الإسلامية

1 . 1 تعريف الحوكمة في البنوك الإسلامية :

تعرف على أنها: "النظام الذي يدار من خلاله البنك الإسلامي بشكل رشيد، بهدف حماية مصالح جميع الأطراف المعنية وضمان حقوقهم، كما يهدف إلى تعزيز الشفافية والإفصاح عن أداء البنوك الإسلامية، بما في ذلك عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية، والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة، حيث يهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للبنك وللقطاع

المصرفي الإسلامي، وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع والأمة الإسلامية ككل" (براهيمي و حديدي، 2021، صفحة 188) .

1 . 2 مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية :

ترتكز الحوكمة في البنوك الإسلامية على أربعة مبادئ رئيسية وهي (سديرة و عياش، 2022، الصفحات 59-60) :

- **المسؤولية :** تشير إلى تحديد المسؤوليات المقررة لكل طرف بدقة، والسعي إلى تنفيذها بصدق وأمانة .
- **المساءلة :** تعني ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، حيث وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أساسا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، كما قررت عقوبات حاسمة لمن يخل بها .
- **الشفافية :** أي الصدق والأمانة ووالدقة والشمول للمعلومات التي تقدم عن أعمال البنك ،للأطراف ذوي العلاقة بالبنك .
- **العدالة :** تعتبر العدالة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العقود في الشريعة الإسلامية، فالعدل والمساواة من أعظم القيم التي تنظم العلاقات بين الناس وتضمن حقوقهم .
- **الشورى :** يطبق مبدأ التشاور على العمل المصرفي الإسلامي، فالتشاور وأخذ الرأي من جميع الأطراف التي لها تأثير على البنك يساهم في إحداث جو من التعاون والتفاهم يعمل على حل المشاكل والصعوبات بطرق ودية تساهم في إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة بالمصرف.

1 . 3 أوجه الاختلاف بين الحوكمة في البنوك الإسلامية والتقليدية :

إن خصوصية البنوك الإسلامية وما يميزها عن نظيرتها التقليدية هو وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تمثل مركز الحوكمة لهذه البنوك (حرمل، 2022، صفحة 358) .

كما تتميز الحوكمة في البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بوجود اختلافين بارزين هما (براهيمي و حديدي، 2021، صفحة 180) :

حوكمة ثنائية : ناتجة عن وجود هيكلين مستقلين داخل البنك، الأول هو مجلس الإدارة الذي يختص بمراقبة الجوانب الإدارية للبنك، بينما الثاني هو هيئة الرقابة الشرعية التي تتولى مسؤولية مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية .

هدفين مختلفين : يترتب عن وجود هدفين مختلفين في نظام البنك احتمالية زيادة حدة تعارض المصالح، مما يؤدي إلى ظهور بعض الصعوبات في إدارة الأنشطة المصرفية للبنك الإسلامي.

الجدول رقم (01) : التركيبة الأساسية للحوكمة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

التركيبة الأساسية للحوكمة في البنوك التقليدية	التركيبة الأساسية للحوكمة في البنوك الإسلامية
المساهمين	المساهمين
مجلس الإدارة	مجلس الإدارة
الإدارة العليا	الإدارة العليا
أصحاب المصالح	أصحاب المصالح
/	**هيئة الرقابة الشرعية**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (مرغاد و جعفري، 2016، صفحة 25)

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :

2 . 1 تعريف هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :

هي إحدى ابرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست سنة 1990 م، مقرها الرئيسي مملكة البحرين (بن سعدية و زيدان، 2020، صفحة 571).

يصدر عن هذه الهيئة العديد من المعايير تخص عدة مجالات وهي : المحاسبة، المراجعة، الحوكمة، الأخلاقيات، بالإضافة إلى المعايير الشرعية، تتبع هذه المعايير العديد من الدول إما بشكل كامل أو جزئي أو كدليل شرعي (موقع الايوفي، 2024).

الشكل رقم (01) : المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (موقع الايوفي، 2024)

2 . 2 معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية :

لقد كانت هذه الهيئة السباقة في إصدار معايير دولية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، هدفها تنظيم أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتوحيد الفتاوى الشرعية بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصدرت العديد من المعايير منها ما يحدد شكل المنتجات

والخدمات المالية الإسلامية وأخرى تضع دليلا إرشاديا لكيفية عرض الحسابات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وحول المراجعة الإسلامية (حرمل، 2022، صفحة 357) .

يتم اعتماد معايير الحوكمة التي تصدر عن الهيئة كمتطلبات تنظيمية إلزامية، إما بشكل كلي أو جزئي في العديد من الدول مثل : البحرين،، قطر، الأردن.....، كما تتبنى هذه المعايير العديد من المؤسسات من بينها :شركات التدقيق، وشركات التأمين التكافلي ..... (موقع الايوفي، 2024) .

الجدول رقم (02) : معايير الحوكمة الصادرة عن AAOIFI

الرقم	اسم المعيار
1	تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها
2	الرقابة الشرعية
3	الرقابة الشرعية الداخلية
4	لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية
5	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية
6	بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية
7	المسؤولية الاجتماعية للشركة السلوك والافصاح في المؤسسات المالية الإسلامية
8	الهيئة الشرعية المركزية
9	الالتزام الشرعي
10	الالتزام الشرعي والتصنيفات الإستئمانية للمؤسسات المالية الإسلامية
11	التدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المالية الإسلامية
12	حوكمة الصكوك
13	حوكمة الوقف
14	التمويل الجماعي الإسلامي
15	التمويل المصرفي المجمع
16	الإطار المؤسسي لتطبيق الأخلاقيات
17	الالتزام الشرعي والتصنيف الائتماني للصكوك وأدوات التمويل الإسلامي الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (موقع الايوفي، 2024)

3. هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها وفق معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن AAOIFI :

3 . 1 تعريف هيئة الرقابة الشرعية :

عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها : "جهاز مستقل يتكون من مجموعة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، ويمكن أن يضم هذا الجهاز أحد الأعضاء من غير الفقهاء بشرط أن يكون متخصصا في مجال المؤسسات المالية ولديه معرفة

كافية بفقه المعاملات، ويعهد للهيئة مسؤولية توجيه أنشطة المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعد فتاوى الهيئة وقراراتها ملزمة للمؤسسة " (بارة، 2023، صفحة 408) .

2 .3 تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها :

1.2.3 .التعيين :

عند القيام بتعيين هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، يجب مراعاة الشروط التالية (موقع الايوفي، 2024) :

- يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية من قبل المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، بناء على توصية من مجلس الإدارة، مع ضرورة الامتثال للقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها ؛
- يحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافأة المناسبة لهيئة الرقابة الشرعية ؛
- يجب الاتفاق بين الهيئة والمؤسسة على شروط الارتباط، ويجب أن تكون الشروط المتفق عليها مثبتة في خطاب التعيين ؛
- يتعين على الهيئة أن تتأكد من قيام المؤسسة بتوثيق وتأكيد قبول الهيئة للتعيين ؛
- يجب أن يشمل خطاب تعيين هيئة الرقابة الشرعية على إشارة تدل على التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ؛
- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتعيين مراقب أو أكثر من بين أعضاءها وذلك من أجل مساعدتها في القيام بمهامها .

ولكن في الواقع، هناك العديد من البنوك الإسلامية لم تحدد في نظمها الأساسية طريقة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وعادة ما يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بأحد الطرق التالية :

- من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ؛
- من قبل مجلس الإدارة ؛
- بموافقة جهة خارجية، غالبا ما تكون هيئة عليا . (زرقط، 2015، صفحة 102)

2.2.3. التكوين :

عند تشكيل هيئة الرقابة الشرعية، يجب مراعاة الشروط التالية (موقع الايوفي، 2024) :

عدد الأعضاء : يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من 3 أعضاء على الأقل ؛

مجال اختصاص الأعضاء : يمكن لهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في عدة مجالات مثل : إدارة الأعمال، الاقتصاد، القانون، المحاسبة ؛

استقلالية الأعضاء :يجب أن تكون الهيئة مستقلة عن الإدارة والمساهمين، أي يجب أن لا تضم في عضويتها مديرين من المؤسسة أو مساهمين ذوي تأثير فعال ؛

إنهاء العضوية :يمكن إنهاء خدمات أي عضو من أعضاء الهيئة بناءا على توصية من مجلس الإدارة، بشرط أن يتم اعتماد هذه التوصية من قبل المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية .

3.3 تعريف تقرير هيئة الرقابة الشرعية :

يعرف على أنه : "تقرير صادر عن هيئة الرقابة الشرعية، حيث يعد الوسيلة الرسمية والأسلوب الأمثل لإبداء الهيئة الشرعية رأيها حول مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية، فالتقرير الشرعي هو وسيلة الاتصال المعتمدة عرفا في مخاطبة جماعة المساهمين والملاك وجمهور المتعاملين" (بارة، 2023، صفحة 410).

4.3 مضمون تقرير هيئة الرقابة الشرعية :

يجب أن يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية حسب ما جاء به معيار الحوكمة رقم 01، العناصر الرئيسية التالية (موقع الايوفي، 2024) :

- **عنوان التقرير:** ينبغي أن يكون للتقرير عنوان مناسب يعكس محتواه .
- **الجهة التي يوجه إليها التقرير :** يجب أن يوجه تقرير هيئة الرقابة الشرعية بالكيفية المناسبة حسبما تقتضيه ظروف التكليف والقوانين والأنظمة المحلية .
- **الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية :** يجب أن يوضح في تقرير هيئة الرقابة الشرعية الغرض من الارتباط، ويجب أن تصف فقرة النطاق طبيعة العمل الذي تم أداؤه .
- **مسؤولية الإدارة :** يجب أن يشمل التقرير على بيان واضح يشير إلى أن الإدارة تتحمل مسؤولية الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بشكل صحيح .
- **نطاق عمل الهيئة :** التأكد بأن هيئة الرقابة الشرعية قد قامت بتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة ومراقبة العمل بالكيفية المناسبة .
- **فقرة الرأي :** يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تبين في تقريرها ما إذا كانت عقود المؤسسة والوثائق المتعلقة بها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي حالة تبين للهيئة أنه قد وقع من إدارة المؤسسة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية أو القرارات أو الفتاوى أو الإرشادات التي قمت بإصدارها، يجب عليها ذكر ذلك في فقرة الرأي من تقريرها .

- **تاريخ التقرير:** يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تحدد في تقريرها الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وأن يؤرخ التقرير بتاريخ إتمام عملية المراجعة، كما يجب أن لا تؤرخ التقرير قبل تاريخ توقيع أو اعتماد القوائم المالية من طرف الإدارة .
- **توقيع أعضاء الهيئة:** يجب أن يتضمن التقرير على توقيع جميع أعضاء الهيئة .
- **نشر تقرير الهيئة:** يجب أن ينشر التقرير ضمن "التقرير السنوي للمؤسسة المالية " .

المحور الثاني : دراسة مدى التزام بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي بمعيار الحوكمة رقم 01 "تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها " الصادر عن AAOIFI .

سنتطرق في هذا المحور إلى دراسة مدى التزام بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي بما جاء في معيار الحوكمة رقم 01، وقد وقع الاختيار على **البنك العربي الإسلامي الدولي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك دخان**، نظرا لتوفر المعلومات الكافية لديهم حول موضوع الدراسة، حيث سيتم في هذه الدراسة التعرف على هيئة الرقابة الشرعية على مستوى هذه البنوك أولا، ثم دراسة درجة التطابق بين ما جاء في معيار الحوكمة رقم 01 وبين هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها للبنوك محل الدراسة .

1. لمحة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة :

1.1 .البنك العربي الإسلامي الدولي[1]:

تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات لعام 1989، حيث بدأ البنك في ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في 12 من شوال عام 1418 هجريا الموافق ل 9 فيفري سنة 1998، يتألف رأس مال البنك من 100 مليون دينار أردني مقسمة إلى مئة مليون سهم قيمة كل سهم منها دينار أردني واحد المصرح به والمكتتب به والمدفوع، يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة عمان .

2.1. البنك الإسلامي الفلسطيني[2] :

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة PIB عام 1995، وبدأ في ممارسة نشاطه المصرفي بداية سنة 1997، يبلغ رأس مال البنك المصرح به 100 مليون سهم، ومنذ تأسيس البنك شهد رأس المال المدفوع عدة زيادات، كان أخرها في سنة 2023 ليصل إلى 100 مليون دولار

[1] لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي للبنك https://iiabank.com.jo/

[2] لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي للبنك عبر الرابط https://www.islamicbank.ps/

أمريكي،، يمتلك البنك شبكة تضم 43 فرعا ومكتبا وأكثر من 100 جهاز صراف آلي منتشرة في جميع أنحاء فلسطين، مما يعزز مكانته كأكبر شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين.

3.1. بنك دخان [3]:

تأسس بنك دخان في 2008 تحت اسم بنك بروة (شركة مساهمة خاصة قطرية)، و بدأ ممارسة نشاطه المصرفي عام 2009 كبنك متكامل الخدمات متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، في اكتو بر 2020 قام البنك بتغيير اسمه إلى بنك دخان(شركة مساهمة خاصة قطرية) بعد اندماجه مع بنك قطر الدولي (IBQ)في سنة 2019، ويعد بنك دخان اليوم ثالث أكبر وأسرع بنك إسلامي نموا في قطر، حيث تتجاوز إجمالي أصوله 100 مليار ريال قطري .

2. هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك الإسلامية محل الدراسة :

1.2.البنك العربي الإسلامي الدولي :

تتكون الهيئة وفقا للتقرير السنوي للبنك لعام 2023، من ثلاثة أعضاء، وهم :

رئيس الهيئة : الأستاذ الدكتور أحمد محمد هليل، **العضو التنفيذي للهيئة:** الأستاذ الدكتور أحمد صبحي عيادي، **وعضو الهيئة :**الشيخ سعيد عبد الحفيظ حجاوي .

وتتمثل مهام الهيئة ،وفقا لما نص عليه القانون الأساسي للبنك، في المهام التالية :

- مراجعة واعتماد كافة العقود والاتفاقيات التي يحتاجها البنك مع الجهات والمؤسسات قبل اعتمادها، ووضع المعايير الشرعية التي تنظم العمل المصرفي ؛
- تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية بما يتماشى مع مقاصد الشريعة ؛
- مراقبة مدى التزام البنك في جميع أعماله وأنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية ؛
- النظر في أي مسائل أو أمور يتم تكليف الهيئة بها وفقا لتوجيهات و أوامر البنك المركزي؛
- تقديم المشورة للخبراء المستقلين الذين يتعاملون مع البنك مثل المدققين والقانونيين ؛
- إعداد تقرير نصف سنوي أو تقرير سنوي حول مدى النزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، ويرفع التقرير نصف السنوي لمجلس الإدارة في حين يتم رفع التقرير السنوي للجمعية العامة للمساهمين مع تقديم نسخة من كل منهما للجنة التدقيق والبنك المركزي .

2.2.البنك الإسلامي الفلسطيني :

تتكون الهيئة وفقا للتقرير السنوي للبنك لعام 2023 من ثلاثة أعضاء ،وهم :

رئيس الهيئة: الدكتور علاء صبحي رزية، **عضو الهيئة :** الأستاذ الدكتور ماهر حامد الحولي، **وعضو الهيئة :** الدكتور أيمن جبرين جويلس .

[3]لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الرسمي للبنك على الرابط https://www.dukhanbank.com/ar

وتتمثل مهام الهيئة ،وفقا لما ورد في التقرير السنوي للبنك لعام 2023 ،فيما يلي :

- توجيه أعمال وأنشطة البنك ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة ؛
- التأكد من وجود نظام رقابي شرعي داخلي سليم وفاعل، يضمن تطبيق أحكام الشريعة ؛
- تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب لموظفي البنك حول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ؛
- تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، وإعلان ذلك أمام الجمعية العامة للبنك وفي تقريرها السنوي ؛
- المساهمة في تطوير منتجات مالية واستثمارية جديدة ومنافسة في السوق المصرفي .

3.2.بنك دخان :

تتكون الهيئة حسب ما جاء في تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام 2023 من ثلاثة أعضاء، وهم : **رئيس الهيئة :** الشيخ الدكتور وليد محمد هاذي، **عضو الهيئة :** الشيخ الدكتور عصام خلف عبد الله العنزي، **العضو التنفيذي للهيئة :** الشيخ الدكتور أسامة قيس الدريعي.

وتقوم الهيئة على مستوى بنك دخان بالمهام التالية :

- الاطلاع على أنشطة البنك وتقديم الرأي حول مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- فحص وتدقيق جميع العقود والتعاملات لضمان موافقتها لأحكام الشريعة ؛
- دراسة ومراجعة جميع المواضيع والطلبات المقدمة من مختلف إدارات البنك ؛
- المشاركة في تطوير المنتجات المصرفية الموافقة للشريعة الإسلامية ؛
- نشر ثقافة العمل المصرفي الموافق للشريعة الإسلامية بين موظفي البنك ؛
- بالإضافة إلى فريق مؤهل من المدققين الشرعيين يشرف بشكل مباشر على جميع نشاطات البنك ويقوم بتقديم التقارير الفنية الدورية حول التزام البنك بقرارات الهيئة .

الجدول رقم (03) : أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية محل الدراسة فيما يخص هيئة الرقابة الشرعية

أوجه التشابه	البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك دخان
تعيين الهيئة	تعين الهيئة من طرف الجمعية العامة بناءا على توصية مجلس الإدارة .		
عدد الأعضاء	تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء .		
اختصاص الأعضاء	أعضاء الهيئة علماء مختصون في مجال الشريعة الإسلامية .		

استقلالية أعضاء الهيئة	يجب أن لا يرتبط أي من أعضائها بصلة قرابة حتى الدرجة الثانية مع أي من أعضاء مجلس إدارة البنك أو الإدارة التنفيذية العليا، كما لا يجوز أن تضم مساهمين ذو حصة مهمة .
مكافآت أعضاء الهيئة	تحدد الجمعية العامة مكافآت الأعضاء ويجوز لها كذلك تفويض المجلس بذلك .
قرارات الهيئة	تعتبر قرارات الهيئة ملزمة للبنك ضمن حدود صلاحياتها .
صلاحيات الهيئة	حق الاطلاع الكامل، وبدون أي قيود على جميع المعاملات والسجلات والمعلومات الخاصة بالبنك مع إمكانية الرجوع إلى موظفي البنك .

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (التقرير السنوي البنك الإسلامي الفلسطيني، 2023)، (النظام الأساسي لبنك دخان)، (تعليمات رقم 10-2017 :بشأن "دليل القواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين " .)

كما تختلف هيئة الرقابة الشرعية في هذه البنوك في بعض النقاط، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر والموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية محل الدراسة فيما يخص هيئة الرقابة الشرعية

أوجه الاختلاف	البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك دخان
التسمية	هيئة الرقابة الشرعية	هيئة الرقابة الشرعية	هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
مدة تعيين الهيئة	تعيين رئيس /عضو الهيئة لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد .	يجب أن يتم استبدال عضو واحد على الأقل من أعضاء الهيئة كل خمسة سنوات .،و يجوز لسلطة النقد أن تطلب من المصرف العمل على تدوير رئاسة الهيئة كل خمسة سنوات .	مدة تعيين الهيئة ثلاثة سنوات ويجوز تمديدها بقرار من الجمعية العامة بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي .
عدد اجتماعات الهيئة	تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها أو بناء على قرار من مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب اثنين من أعضاءها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل إذا كان عدد أعضاءها ثلاثة أشخاص وبحضور أغلبية أعضاءها إذا زاد عددهم على ثلاثة	تعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها أو بناء على طلب من إدارة البنك عند الضرورة، وتجتمع الهيئة بشكل دوري	تجتمع الهيئة أربعة اجتماعات في السنة على الأقل، أو بناء على طلب رئيسها أو بناء على طلب من مجلس إدارة البنك أو إدارته

	أشخاص وتتخذ قراراتها في أي حال بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائها، وتجتمع الهيئة بشكل دوري من أجل القيام بالمراجعات الدورية لجميع عمليات البنك ويجب أن لا تقل اجتماعاتها عن ستة اجتماعات بالسنة، كما يجب أن تعقد الهيئة اجتماعا واحدا على الأقل كل ستة أشهر مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي .	مرة كل شهر أي ما يعادل 12 اجتماعا في السنة .	التنفيذية .
عزل الهيئة	يمنع عزل هيئة الرقابة الشرعية المعينة أو أي عضو فيها إلا في حالة صدور قرار معلل من مجلس الإدارة بأغلبية ثلاثي أعضائه على أن يقترن هذا القرار بموافقة الهيئة العامة لمساهمي البنك، كما يجب على البنك إعلام البنك المركزي الأردني بقرار تعيين الهيئة أو عزلها .	لا يجوز عزل هيئة الرقابة الشرعية المعينة أو أحد أعضائه إلا إذا صدرت توصية من مجلس إدارة المصرف بأغلبية ثلثي أعضائه على أن يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة وبعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.	لا يجوز عزل هيئة الرقابة الشرعية المعينة أو أحد أعضائها خلال مدة التعيين إلا بقرار من الجمعية العامة وبعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي.

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على (تعليمات رقم 10-2017 :بشأن "دليل القواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين " .)، (دليل الحوكمة المؤسسية للبنك العربي الاسلامي الدولي، 2023)، (البنك المركزي القطري، 2024)

3. مدى التزام البنوك الإسلامية محل الدراسة بمعيار الحوكمة رقم 01 :

سنعتمد في هذه الدراسة على أسلوب التحليل المقارن باعتباره أداة فعالة لدراسة مد ى التزام هذه البنوك بمعيار الحوكمة رقم 01، حيث يحدد التحليل المقارن أي اختلافات أو فروقات بين معيار الحوكمة رقم 01 و هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها على مستوى هذه البنوك .

حيث تم تقسيم الدراسة إلى جزأين هما :

الجزء الأول متعلق بهيئة الرقابة الشرعية من حيث الجهة المسؤولة عن تعيين الهيئة ،وكذا تكوينها ،أما **الجزء الثاني** متعلق بالعناصر الأساسية التي يتضمنها تقرير هيئة الرقابة الشرعية، والذي يتكون حسب معيار الحوكمة رقم 01 من تسعة عناصر أساسية .

حيث سيتم من خلال الجدول الموالي دراسة درجة التطابق بين معيار الحوكمة رقم 01 وهيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك الإسلامية محل الدراسة :

الجدول رقم (05) : دراسة التطابق بين معيار الحوكمة رقم 01 و هيئة الرقابة الشرعية للبنوك .

المحاور		البنك العربي الإسلامي الدولي			البنك الإسلامي الفلسطيني			بنك دخان		
		تطابق كلي	تطابق جزئي	لا تتطابق	تطابق كلي	تطابق جزئي	لا تتطابق	تطابق كلي	تطابق جزئي	لا تتطابق
هيئة الرقابة الشرعية	الجهة المسؤولة عن تعيين الهيئة	×			×			×		
	عدد الأعضاء	×			×			×		
	مجال اختصاص الأعضاء	×			×			×		
	استقلالية الأعضاء	×			×			×		
	عزل الأعضاء	×			×				×	
مضمون تقرير هيئة الشرعية	عنوان التقرير	×			×			×		
	الجهة التي يقدم إليها التقرير	×			×					×
	الفقرة الافتتاحية	×			×				×	
	مسؤولية الإدارة	×			×					×
	نطاق عمل	×			×			×		

	الهيئة									
	فقرة الرأي	×			×			×		
	تاريخ التقرير	×			×				×	
	توقيع الأعضاء	×			×			×		
	نشر التقرير	×			×				×	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (التقرير السنوي البنك الإسلامي الفلسطيني، 2023)، (التقرير السنوي البنك العربي الإسلامي الدولي، 2023)، (تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك دخان، 2023)

تحليل نتائج الجدول رقم (05) ومناقشتها :

- **من خلال قراءة الجدول فيما يخص محور هيئة الرقابة الشرعية :**

يتبين وجود **تطابق كلي** بين هيئة الرقابة الشرعية للبنوك محل الدراسة ومعيار الحوكمة رقم 01 في عدة عناصر أساسية وهي :

الجهة المسؤولة عن تعيين الهيئة :يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية في هذه البنوك من طرف الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الإدارة، **عدد أعضاء الهيئة :** تتكون الهيئة في هذه البنوك من ثلاثة أعضاء، **اختصاص الأعضاء** :أعضاء الهيئة مختصون في مجال الشريعة الإسلامية، **استقلالية الأعضاء :** يجب أن يكون أعضاء الهيئة مستقلون عن الإدارة والبنك، أي لا تضم الهيئة أعضاء من مجلس إدارة البنك أو الإدارة التنفيذية العليا أو مساهمين ذو حصة مهمة. أما فيما يتعلق **بعنصر عزل هيئة الرقابة الشرعية المعينة أو أي عضو فيها :** فيما يخص البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني هناك **تطابق كلي** لما جاء في المعيار، حيث يتطلب العزل توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في الجمعية العامة ولكن مع وجود شرط إضافي وهو الحصول على الموافقة من الجهات العليا (البنك المركزي الأردني بالنسبة للبنك العربي الإسلامي الدولي وسلطة النقد الفلسطينية بالنسبة للبنك الإسلامي الفلسطيني) ،أما في حالة بنك دخان هناك **تطابق جزئي** حيث لا يتطلب العزل توصية من مجلس الإدارة، بل يعتمد فقط على موافقة الجمعية العامة والحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي .

- **ومن خلال قراءة الجدول فيما يخص محور مضمون تقرير هيئة الرقابة الشرعية نلاحظ مايلي :**

عنوان التقرير : يوجد **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية للبنوك محل الدراسة، ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن جميع التقارير على **" عنوان مناسب ".**

الجهة التي يقدم إليها التقرير: يوجد **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث ذكر في هذه التقارير عنصر الجهة التي يوجه إليها التقرير، والذي يتم توجيهه إلى **المساهمين**، في حين نلاحظ **لا تطابق** بين تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك دخان ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث لم يذكر في التقرير عنصر الجهة التي يوجه إليها التقرير .

الفقرة الافتتاحية : يوجد **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على فقرة افتتاحية كما نص عليه المعيار، في حين نلاحظ **تطابق جزئي** بين تقرير بنك دخان ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث لم يتطرق التقرير في الفقرة الافتتاحية إلى عبارة "وفقا لخطاب التكليف، يجب تقديم التقرير ".

مسؤولية الإدارة : يوجد **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على فقرة " مسؤولية إدارة البنك عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية " كما نص عليه المعيار، في حين نلاحظ **لا تطابق** بين تقرير بنك دخان ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث لم يتم ذكر أو حتى الإشارة لهذا العنصر في تقرير الهيئة .

نطاق عمل الهيئة : هناك **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية للبنوك محل الدراسة ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على فقرة "توضح المهام التي قامت بها الهيئة كما نص عليه المعيار، ولكن نلاحظ بالنسبة لبنك دخان أن التقرير تطرق إلى هذا العنصر بشكل مختصر نوعا ما، حيث قام بذكر المهام التي قامت بها الهيئة ولكن ينقصها التفصيل .

فقرة الرأي : هناك **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية للبنوك محل الدراسة ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على فقرة "توضح رأي الهيئة ".

تاريخ التقرير: هناك **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على الفترة التي يشملها التقرير وتاريخ إتمام عملية المراقبة، في حين نلاحظ **تطابق جزئي** بين تقرير بنك دخان ومعيار الحوكمة رقم 01، أي هناك بعض النقاط لم يتطرف إليها، حيث تم ذكر الفترة التي يشملها التقرير ولم يذكر تاريخ إتمام عملية المراقبة .

توقيع أعضاء الهيئة : هناك **تطابق كلي** بين تقارير هيئة الرقابة الشرعية للبنوك محل الدراسة ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث تتضمن هذه التقارير على توقيع جميع أعضاء الهيئة .

نشر تقرير الهيئة : هناك **تطابق كلي** بين البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني ومعيار الحوكمة رقم 01، حيث يتم نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية ضمن التقرير السنوي للبنك على الموقع الالكتروني الرسمي للبنك. أما بالنسبة لبنك الدخان هناك **تطابق جزئي**، حيث يتم نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية على الموقع الالكتروني الرسمي للبنك بشكل منفصل عن التقرير السنوي للبنك .

وعليه، وبناء على تحليل الجدول رقم (05)، يمكن القول فيما يخص هيئة الرقابة الشرعية وتقريرها، أن كل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني **"ملتزم كليا "** بما جاء في معيار الحوكمة 01، بينما يلتزم بنك دخان **"التزما جزئيا"**، وهذا راجع إلى أن بنك دخان لم يتطرق إلى كل العناصر الأساسية التي نص عليها المعيار، حيث توجد عناصر لم يتطرق إليها بشكل كامل (عزل أعضاء الهيئة، الفقرة الافتتاحية، تاريخ التقرير، نشر التقرير)، وعناصر أخرى لم يتطرق إليها نهائيا (الجهة التي يقدم إليها التقرير، مسؤولية الإدارة).

الخلاصة :

من خلال التعرف على مضمون معيار الحوكمة رقم 01 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يهدف إلى تحديد شروط تكوين هيئة الرقابة الشرعية وتعيينها، والعناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها التقرير الصادر عنها، وقيامنا بدراسة مدى الالتزام به من طرف بعض البنوك الإسلامية في الوطن العربي .

توصلنا إلى النتائج التالية :

- تقوم الحوكمة في البنوك الإسلامية على نفس مبادئ الحوكمة في البنوك التقليدية مع مراعاة الجانب الديني، مما يجعل الحوكمة في البنوك الإسلامية أكثر تعقيدا حيث يجب أن يعمل البنك على ضمان الشفافية والمساءلة وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في آن واحد ؛
- تعد هيئة الرقابة الشرعية من أهم ركائز الحوكمة في البنوك الإسلامية، فوجودها يضمن أن جميع المنتجات والخدمات والمعاملات المالية التي يقدمها البنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يعزز الثقة بين البنك وعملاءه ؛
- تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير حوكمة والتي تهدف إلى تنظيم أنشطة البنوك الإسلامية وتوحيد الفتاوى الشرعية المتعلقة بعملياتها المصرفية، مما يضمن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ؛

- تحتوي المؤسسات المالية الإسلامية حسب معيار الحوكمة رقم 01 على هيئة رقابة شرعية مستقلة، يتم تعيينها من طرف المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة وتتكون من ثلاثة أعضاء كحد أدنى ؛
- قرارات هيئة الرقابة الشرعية إلزامية التطبيق وليست اختيارية أو عبارة عن فتاوى دينية ؛
- مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة ؛
- هيئة الرقابة الشرعية هي الهيئة المسؤولة عن ابداً رأي مستقل حول التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إصدار تقرير سنوي يتم توجيهه إلى المساهمين ؛
- تلتزم البنوك الإسلامية بمعيار الحوكمة رقم 01 إما كليا أو جزئيا، مع مراعاة القوانين والأنظمة المحلية وكذا قرارات الهيئات العليا ؛
- توصلت الدراسة الى ان هناك تفاوت في مدى التزام البنوك الإسلامية في الوطن العربي بمعيار الحوكمة رقم 01، حيث يلتزم كل من البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الفلسطيني التزاما كليا بمعيار الحوكمة رقم 01، في حين يلتزم بنك دخان التزاما جزئيا بهذا المعيار .

توصيات الدراسة :

- ضرورة التزام البنوك الإسلامية بمعيار الحوكمة رقم 01 بشكل كلي، لأنه يحدد الضوابط التنظيمية لهيئة الرقابة الشرعية، من حيث تعيينها، وتكوينها، والعناصر الأساسية لتقريرها ؛
- يجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من فريق متكامل يجمع بين الخبرة المالية والخبرة الشرعية، مما يعزز من كفاءتها ويضمن صدور أحكام شرعية دقيقة وعملية ؛
- ضرورة نشر التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية بشكل مفصل كما جاء في معيار الحوكمة رقم 01 ضمن التقرير السنوي للبنك الإسلامي، وذلك لتعزيز الشفافية وضمان الثقة بين البنك وعملائه .

قائمة المراجع والمصادر

الزهرة بن سعدية، ومحمد زيدان. (2020). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الاسلامية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، *16* (23).

رشيد زرقط. (2015). محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الاسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحت -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-. *مجلة دفاتر اقتصادية*، *06* (02).

سليمة حرمل. (2022). الحوكمة في المؤسسة المالية الاسلامية وعوامل نجاحها (تجارب دول اسلامية). *مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال*، *05* (01).

سهيلة بارة. (2023). دور هيئة الرقابة الشرعية في التأكد من الالتزام الشرعي للبنوك الاسلامية-دراسة تقارير الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الاسلامية العربية -. *مجلة دراسات وابحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، 10* (01).

فائزة براهيمي، وادم حديدي. (2021). دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الاسلامية في ظل استقلالية هيئات الرقابة الشرعية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 05* (01).

لخضر مرغاد، وصليحة جعفري. (2016). واقع الحوكمة في البنوك الاسلامية (دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية) خلال عام 2016. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال - جامعة بسكرة، 05 (02).

هجيرة سديرة، وقويدر عياش. (2022). أسس الحوكمة في المصارف الاسلامية وتحديات تطبيقها- تجارب دولية -. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 03 (01).

البنك المركزي القطري . (2024). تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من https://www.qcb.gov.qa/Documents/BankInstructions2024/AR/1254-1258_annex059

التقرير السنوي البنك الإسلامي الفلسطيني. (2023). تاريخ الاسترداد 07 11, 2024، من https://www.islamicbank.ps/ar/ir/Annual-Report

التقرير السنوي البنك العربي الإسلامي الدولي. (2023). تاريخ الاسترداد 08 11, 2024، من https://iiabank.com.jo/

النظام الأساسي لبنك دخان. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 11, 2024، من https://www.dukhanbank.com/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A.

تعليمات رقم 10-2017 :بشأن "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين " . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 8 11, 2024، من https://www.pma.ps/ar/Legislation//BanksInstructions2013//bankinstructions2017(arEG)

تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك دخان. (2023). تاريخ الاسترداد 07 11, 2024، من https://www.dukhanbank.com/ar/investor-relations/shariah-board-report

دليل الحوكمة المؤسسية للبنك العربي الاسلامي الدولي. (2023). تاريخ الاسترداد 15 11, 2024، من https://iiabank.com.jo/ar/page/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-

موقع هيئة الايوفي. (2024). تاريخ الاسترداد 05 11, 2024، من https://aaoifi.com

قائمة المراجع والمصادر باللغة الإنجليزية

Faiza Brahimi and Adam Hadidi (2021). The Role of Control Standards in Supporting the application of Sharia governance in Islamic Banks through the independence of Sharia Supervisory Board. Al-imtiaz journal of economics and management research, 5 (1).

Hajira Sedira, and Qwaider Ayash. (2022). Gouvernance tools in Islamic Banks and their application Challenges - International Experiences - . Journal of Economics and Management Research, 03 (01).

Lakhdar Marghad and Saliha Jaafari. (2016). The Reality of Governance in Islamic Banks (A Case Study of Al Baraka Banking Group) in 2016. Journal of Banking Financial Economics and Business Administration - University of Biskra, 5 (2).

Rachid Zarqat (2015). The Limitation of the Sharia Supervisory Board ‘s Role in Islamic Banks under a Purely Conventional Banking System - A Case Study of Al Baraka Bank Algeria. Journal of Economic Notebooks, 06 (02).

Salima Harmel (2022). Coporate Governance in Islamic Financial Institutions and its Success Factors (Experiences of Islamic Countries). Journal of Studies in Economics and Business Administration, 05 (01).

Souheila Bara (2023). The Role of the Shari ‘an oversight Board in ensuring the legitimate adherence of Islamic Banks - A Study the reports of the Shari ‘a Board of a number of Arab Islamic Banks. Journal of Economic Studies and Research on Renewable Energy, 10 (01).

Zahra Ben Saadia and Mohamed Zidane (2020). The Role of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions in the consolidation of Shariah reference for the Islamic Financial Industry. Journal of North African Economics, 16 (23).

AAOIFI. (2024). Official Website of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Retrieved November 5, 2024, from https://aaoifi.com

Dukhan Bank. (n.d.). Articles of Association. Retrieved November 10, 2024, from https://www.dukhanbank.com/sites/default/files/Dukhan Bank. (2023).

Dukhan Bank. Shariah Supervisory Board Report. Retrieved November 7, 2024, from https://www.dukhanbank.com/ar/investor-relations/shariah-board-report

International Arab Islamic Bank. (2023). Annual Report. Retrieved November 8, 2024, from https://iiabank.com.jo/

International Arab Islamic Bank. (2023). Corporate Governance Manual. Retrieved November 15, 2024, from https://iiabank.com.jo/ar

Palestine Islamic Bank. (2023). Annual Report. Retrieved November 7, 2024, from https://www.islamicbank.ps/ar/ir/Annual-Report

Palestine Monetary Authority. (n.d.). Instruction No. 10-2017: Code of Corporate Governance for Banks in Palestine. Retrieved November 8, 2024, from https://www.pma.ps/ar/Legislation//BanksInstructions2013//bankinstructions2017

Qatar Central Bank. (2024). Retrieved November 20, 2024, from https://www.qcb.gov.qa